فى الأحكام الإعرابية خصوصاً فى تعدّى الأفعال ولزومها وعمل المشتقات عمل الفعل ففى قولنا: (محمد قارئ كتاباً) فصيغة اسم الفاعل (قارئ) هى التى عملت النصب فى (كتابا) وفى قول الله تعالى (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد)[1] ذراعيه: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى حذفت منه النون للإضافة وقد أعاننا على ذلك معرفتنا لصيغة اسم الفاعل (باسط) وأنها تعمل عمل الفعل (يبسط) والفعل متعدى، وفى كتاب سيبويه لم يستقلّ التصريف عن النحو وهذا هو ما حدث فى كتاب (المفصّل) للزمخشرى الذى يعرض للنسب والتصغير ضمن الجزء الخاص بدراسة الأسماء وتأثر ابن مالك فى منظومته بكل هؤلاء لانتكره بالرغم من وصف ابن مالك للزمخشرى بأنه نحوى ضعيف فابن مالك خلّص منظومته من الحدود والتعريفات ففى باب (المبتدأ) يقول: (مبتدأ زيد وعاذر خبر) ثم يبين التركيب الجامع لهما فيقول (فى قولنا زيد عاذر من اعتذر) وسيبويه يمثل للاسم تمثيل مباشر فيقول: (الاسم رجل وفرس)[2] لكن الذى دعى ابن مالك إلى ذلك هو قصور طاقة النظم.

أورد ابن جنى تعريفاً للنحو فى كتابه (الخصائص إذ يقول: «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره: كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وأن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها. وهو فى الأصل مصدر شائع، أى نحوت نحواً، كقوله: قصدت قصداً ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم»[3].

فالنحو عند ابن جنى على هذا المفهوم هو محاكاة العرب فى طريقة

---

(١) سورة الكهف : آية ١٨.

(٢) انظر سيبويه الكتاب، ج١، ص ٩.

(٣) ابن جنى، الخصائص، ج١، ص ٣٤، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢ - ١٩٥٦م